الصدق والدقة بالبيانات والمعلومات عوامل مطلوبة في عمل المنظمات

الدليل الالكتروني لمنظمات المجتمع المدني .. هل سيدفع بالجمعيات غير الحكومية إلى تحسن خدماتها ؟

تعد شبكات ومنظمات المجتمع المدني الحكومية وغير الحكومية العاملة في اليمن أو في أية دولة في العالم الرديف والشريك الحقيقي في تقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية والتنموية وبناء المجتمعات اقتصاديا وسياسيا وتنمويا وحقوقيا .. العالم اليوم أصبح يركز في كثير من الخدمات التنموية والاقتصادية والتوعية الصحية على هذه المنظمات سواء الحكومية أو غير الحكومية واعني الأهلية التطوعية ؛ ولم تقم هذه المنظمات مباشرة في تقديم الخدمات عشوائيا كما تفعل منظماتنا اليوم في اليمن بل اكتسبت الخبرة والمصداقية في التعامل وعدم الالتفاف على المبادئ التي انشات على إثرها وحصلت على التراخيص لمزاولة المهنة الإنسانية .. ولم تقف عند ذلك وإنما حدثت أسلوبها في الأداء و واكبت كل الإمكانيات الحديثة لتسوق نفسها في تقديم خدماتها محليا وخارجيا خدمة لأوطانها .. التحقيق التالي يسلط الضوء على أهمية أن تنتقل منظمات المجتمع المدني في اليمن من منظمات تتخذ من الحوانيت والرسائل الورقية والعمل الفردي والشخصي إلى العمل المنظم المتطور والمنفتح على المجتمع المحلي والدولي .. والخروج من عباءات التبرعات والصدقات غير الشفافة ... نتابع حصيلة هذا الاستطلاع ...

استطلاع/ محمد قايد

إن الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في المساهمة في تلبية العديد من الخدمات المرتبطة بموضوعات الحقوق الأساسية للأفراد والتي تصب في إطار تنمية المجتمعات المحلية والوصول للمستهدفين والعمل في أوساطهم وإبراز قدراتهم الكاملة وتوجيهها نحو مشاريع الإسهام في تحسين معيشتهم في المجتمع .. ومن هذا المنطلق فإن أحد أكبر الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني هي في التواصل مع بعضها البعض وعدم إمكانية حصول المانحين على معلومات عن المنظمات غير الحكومية وذلك بسبب أمية هذه المنظمات في الحاسوب ولعدم وجود بيانات عن عمل ونشاط هذه الجمعيات إلى جانب عدم تحديث بياناتها باستمرار وذلك وفقا لما تراه مؤسسة تنمية القيادات الشابة .. حيث أكدت في أحد برامجها انه إذا وجدت بيانات أو معلومات عن هذه المنظمة أو تلك يكون من الصعب الوصول إليها في ظل غياب التواصل وعدم وجود هذه المنظمات على شبكة الانترنت والتي بحسب مؤسسة تنمية وجودها في الشبكة تكون في متناول الجميع وحلقة وصل لجميع منظمات المجتمع المدني والدولي .

الأخت أمل الكبسي منسقة مشروع الدليل الالكتروني لمنظمات المجتمع المدني فترى أهمية إيجاد آلية تواصل جديدة بين منظمات المجتمع المدني في اليمن لتستطيع المنظمات معرفة النشاطات والفعاليات التي تقوم بها المنظمات الأخرى مما يجعلها قادرة على معرفة من يعمل معها في هذه المجالات المشتركة لتستفيد وتفيد المنظمات بعضها البعض.

·يقول الأخ أيمن مفضل مدير مركز تطوير الشباب اقتصاديا أن الدليل الالكتروني لمنظمات المجتمع المدني مهم لا ن اي منظمة تدون كل بياناتها والمعلومات عن نشاطها عبر شبكة الانترنت أو الموقع الالكتروني الذي انشاته مؤسسة تنمية القيادات الشابة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية على الرابط www.ngodirectoy.org|yemen ليكون الدليل الالكتروني لمنظمات المجتمع المدني .

وتابع الأخ مفضل حديثه قائلا: وجود موقع الكتروني لقطاع غير الحكومية العاملة باليمن يعزز من مبدأ الشفافية ويوفر قاعدة بيانات والمعلومات والنشطة والفعاليات التي تقوم بها هذه المنظمات ؛ كما يقوم الموقع بتحديث هذه البيانات أولا بأول وذاتيا من قبلها وهذا بطبيعة الحال يسهل للغير الوصول إلى هذه المنظمات من قبل الداعمين وتمكين ذوي العلاقة من مانحين وقطاع خاص من الحصول على بيانات صحيحة تمكنهم من دعم المنظمات بحسب توجهاتها .

وأضاف أيمن مفضل إلى أن الدليل الالكتروني يتوفر فيه مميزات أهمها أن كل البيانات فيه بالغتين الإنجليزية والعربية.

ويقول حول عدد المنظمات: عدد الشبكات التي يستهدفها الدليل في الوقت الحالي هي١٧ شبكة، ولكن على المدى البعيد هدفنا إن تكون جميع منظمات المجتمع المدني الفاعلة مسجلة في الدليل سواء كشبكات أو منظمات.

أما مسؤولة منظمات المجتمع المدني في الصندوق الاجتماعي للتنمية قد أفادت بالقول: الجميع يعرف إن هناك الكثير من منظمات المجتمع المدني الغير فاعلة إلا موسميا على حد قولك او حتى غير فاعلة تماما ولكن ما يميز هذا الدليل هو إن المنظمات الفاعلة ستكون واضحة جدا وذلك بسبب ان كل المنظمات ستقوم برفع المعلومات عن الأنشطة التي تقوم بها، وهذا فعليا سيميز المنظمات الفاعلة عن غيرها. إما بالنسبة للمصداقية فهذا من أهم مميزات الدليل بحسب المنظمة المنفذة وتواصل بالقول، وذلك بوجود العديد من آليات التحقق من المعلومات، بالتالي المنظمات الداعمة ستعرف تماما المنظمات الداعمة من غيرها.

وتواصل بالقول كما ذكرت سابقا فإن الداعمين ستعرف حجم الأنشطة التي تنفذها هذه المنظمات من خلال الدليل مسألة البحث عن منظمات فاعلة مع الدليل ستكون أسهل وأكثر راحة للداعمين، وبالمقابل فإن المنظمات والمؤسسات المحلية ستحظى بفرصة أفضل للحصول على الدعم، بدلا من التعامل مع نفس المؤسسات دائما وابدأ، وهذا هو الهدف الرئيسي من الدليل، بالإضافة إلى دعم العلاقات بين المنظمات والمؤسسات المحلية للعمل على تطوير أدائها وعدم تكرار نفس التدخلات مع الفئة المستهدفة وضياع الكثير من الجهود بلا فائدة، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب الآخرين وعدم تكرار الأخطاء بل العمل من حيث توقف الآخرون.

بالعربي الفصيح

سلوك الناس الديمقراطي

●،، مجتمعاتنا العربية تفتقد وللأسف الحد الأدنى من الديمقراطية الاجتماعية وأكثر ما يلاحظ ذلك من خلال ما يدار الحديث في المجالس، حيث يغلب الصوت الجهوري على الصوت الخافت، أو كيف يتعامل الأب مع أبنائه وعائلته وماذا يعلم عنهم وعن سلوكياتهم، أو كيف يتعامل الأستاذ في المدرسة أو الجامعة مع طلبته، أو كيف يعامل الرئيس مرؤوسية، أو كيف يعامل بعض موظفي الدوائر الحكومية المراجعين من المواطنين، أو مدى اهتمام المواطن ببيئته ومدينته، أو تفشي الفساد والجشع الذي يؤدي إلى تقديم المصالح الشخصية على المصلحة العامة أو مدى العبث الإداري والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة، أو كيف يظن البعض أن حريته مطلقة وتتعدى حرية الآخرين إلى آخره والحس الديمقراطي الإجتماعي هو الذي يجعل الفرد يسأل »ما هي حقوقي« أي هو ذلك الحس الذي يجعل الفرد يصل إلى تلك الدرجة من الوعي والنضج التي تجعله يلتزم بواجباته تجاه بقية المجتمع وبالسلوك السليم مع الآخرين بنفس الدرجة التي يعرف بها حقوقه وكيف يحميها، أو ربما حتى أن يبحث عن حقوقه فهو يعرف جيدا أن حقوقه الاجتماعية والمدنية قد ضمنها له المجتمع الديمقراطي مسبقاً ولا خوف عليها من الإغتصاب، وهناك من يغتصب حق الآخرين بكل جراءة في الأماكن والخدمات العامة ومن يتجاوز ويعبث بالأنظمة والقوانين متى أراد وبما يناسبه أو يحقق مصالحه الذاتية، أو التاجر الذي يستغل وضع التسوق ليستنزف المستهلك، أو من يمارس التفرقة العنصرية ويخالف حقوق الإنسان دون أن يتعرض أي منهم للمساءلة وتطبيق العقوبات القانونية إذا لا بد لهذه المجتمعات أن تكتسب أولاً الحس الناضج وأن يلتزم بالممارسة ومتى ما حدث ذلك لن يكون هناك أي سبيل سوى تطبيق الفكر الديمقراطي الاجتماعي المناسب بكل مؤسساته وإلتزاماته، ربنا جنب اليمن الفتن فأنت القادر على ذلك.

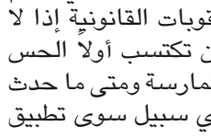

د. عبدالإله الطلوع

6185 حالة تحصل على الخدمات الصحية النفسية بالحديدة

● **الثورة/ يحيى كرد**

بلغ إجمالي عدد المرضى الذين حصلوا على الخدمات الصحية النفسية من مستشفى دار السلام للصحة النفسية بمحافظة الحديدة خلال العام الماضي ٢٠١١م ستة آلاف و١٨٥ حالة مرضية بمحافظة الحديدة ومختلف مديرياتها الريفية ومن المحافظات المجاورة .

وقال مدير الشئون المالية والادارية بمستشفى دار السلام للصحة النفسية بالحديدة الأخ خالد الذبحاني في تصريح لـ«الثورة» بأن من بين المترددين على المستشفى الذين حصلوا على كافة الخدمات الصحية ٢٢٢٦ حالة فصام و٨٣٠ حالة صرع و٣٤ حالة هستيريا و٧٣ حالة قلق و٧٤٣ حالة اكتئاب و٣٨٠ حالة تخلف عقلي و٣٢٢ حالة ذهان و١٥١ حالة هوس وتسع حالات ثنائي القطب و٤١ حالة خرف و١٣٩ حالة شلل العصب السابع و٤٧١ ضمور خلايا الدماغ و١٥ حالة شلل اطفال و٩٠ حالة جلطة و٦٧١ حالة أخرى منهم اربعة آلاف و٥١ حالة وصلوا من مدينة الحديدة و١٩٢٦ حالة من مديريات المحافظة الريفية و٢٣١ حالة من المحافظات المجاورة .

مشيرا الى انه تم ترقيد ١١٦ حالة رسمية من الحالات الواصلة الى المستشفى بتحويل من الجهات الحكومية الرسمية وترقيد ٢٣٢ حالة لسوء حالاتهم المرضية.

وعلى صعيد اخر استقبل الخط الساخن لتقديم الخدمات والمشورة الصحية والنفسية والاجتماعية بمحافظة الحديدة منذ افتتاحه في عام ٢٠٠٩م وحتى العام الماضي ٢٠١١م ٦٦٣ اتصال هاتفي من محافظة الحديدة وصنعاء وعدن وتعز ومن محافظات أخرى .

وأوضح الأخ عبدالله يونس منسق الخط الساخن بالحديدة في تصريح لـ«الثورة» بانه خلال استقبال الاتصالات تم تشخيص ٢٨١ حالة نفسية و١٦٥ حالة اجتماعية و١٥٩ مراهقة طفولة و٢٨ عدم توافق مهني و٣٠ حالة اتصالات أخرى .

منوها الى تم تزويد المتصلين بالإرشادات التوعوية والنصائح الصحية اللازمة ومنها مطالبتهم بالتوجه الى الأطباء المختصين.

حماية المال العام رسالة دكتوراه للعميد محمد الغدراء

● نال الباحث اليمني العميد الركن/ محمد منصور الغدراء درجة الدكتوراه بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف من ((كلية الدراسات العليا)) بأكاديمية الشرطة المصرية، عن رسالته الموسومة: حماية المال العام في القانون اليمني ودور الشرطة في تحقيقها دراسة مقارنة..

وقد جرت جلسة مناقشة الرسالة في إحدى قاعات أكاديمية الشرطة المصرية بالقاهرة يوم الإربعاء الموافق ٢٩/٢/٢٠١٢م بحضور ممثلين عن السفارة اليمنية وجمع من زملاء الباحث.. حيث ترأس لجنة المناقشة والحكم على الرسالة الأستاذ الفاضل اللواء الدكتور عمر حسن عدس أستاذ القانون الدولي العام بأكاديمية الشرطة مساعد أول وزير الداخلية رئيس أكاديمية الشرطة الأسبق رئيساً. وعضوية كل من: والأستاذ الدكتور أحمد شوقي أبو خطوة أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة المنصورة وعميدها الأسبق، والأستاذين المشرفين على الرسالة وهما: الأستاذ الدكتور سامح السيد جاد أستاذ القانون بكلية الشريعة والقانون نائب رئيس جامعة الأزهر الأسبق، واللواء الدكتور/ محمد حافظ الرهوان أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بأكاديمية الشرطة مدير كلية الدراسات العليا الأسبق. حيث أثرى الأساتذة الأفاضل موضوع البحث بمناقشتهم العلمية التي لم تقلل من قيمة الرسالة ولكنها أغنت الموضوع وزينته وأتمته.. وقد استمرت المناقشة ما يزيد عن أربع ساعات قدم في أول الجلسة الباحث محمد منصور الغدراء ملخصاً عن رسالته حيث أفاد بأن المال العام يمثل ضرورة هامة لإدارة وتسيير المرافق العامة في الدولة، الأمر الذي يضع على عاتق الدولة مسئولية حمايته وصيانته بمختلف الوسائل القانونية حتى تبعده عن كافة صور التعدي عليه، مضيفاً بأن الشريعة الإسلامية كانت سباقة في تأسيس نظام حماية المال العام وتعتبر هي المصدر المادي والتاريخي لمعظم القوانين، مشيراً إلى أن التشريع اليمني لقد اهتم بحماية المال العام ويظهر ذلك جلياً بتجريم صور التعدي عليه وضمان عدم المساس به، والتسبب في إستخدامه، أو تحصيله سعياً منه في الوصول إلى أكبر قدر من الفائدة لهذه الأموال، ليس ذلك وحسب حيث لم تقتصر هذه الحماية على التشريعات التي صدرت لأجل هذا الغرض، وإنما أنشئت هيئات رقابية، يكون اختصاصها الأصيل حمايته من العدوان والعبث مثل إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وقد أوضح الباحث أن الأجهزة الأمنية تقوم ة بدور هام في هذه الحماية بفرض رقابة مالية، وملاحقة المجرمين وتتبعهم، لأن بعض رجال الشرطة كما هو معلوم منحهم القانون صفة الضبط القضائي لضبط الجرائم التي تعد اعتداء على المال العام، كما يقوم رجال الشرطة بتنفيذ القرارات الإدارية لإزالة التعدي على أملاك الدولة، والشرطة تقوم بحماية المال العام باستخدام وسائل الضبط الإداري بهدف منع الجريمة قبل وقوعها، وكذا وسائل الضبط القضائي لضبط الجريمة بعد وقوعها .

كما أوضح الباحث طريقته في تقسيم البحث حيث بين أن الدراسة احتوت على ثلاثة أبواب وخاتمة، يسبقها فصل تمهيدي أورد فيه ماهية المال العام، وفي الباب الأول تناول موضوع حماية المال العام في قانون الجرائم والعقوبات اليمني والقوانين المكملة له، وقسمه إلى ثلاثة فصول أورد في الفصل الأول : حماية المال العام في قانون الجرائم والعقوبات، وفي الفصل الثاني : حماية المال العام في قانون مكافحة غسل الأموال، وخصص الفصل الثالث : لحماية المال العام في قانون مكافحة الفساد، أما الباب الثاني فقد أورد فيه حماية المال العام في القوانين الاقتصادية والمالية، وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، تناول في الفصل الأول : حماية المال العام في القوانين الضريبية والجمركية، والفصل الثاني : أورد فيه حماية المال العام في القانون المالي اليمني، أما الفصل الثالث : فقد خصصه لحماية المال العام في قانون إقرار الذمة المالية اليمني، أما الباب الثالث فقد تناول فيه الباحث الجهات والأجهزة المختصة بحماية المال العام في اليمن وذلك بتقسيمه إلى أربعة فصول، في الفصل الأول : تناول دور الأجهزة التشريعية والقضائية والتنفيذية في حماية المال العام، بينما الفصل الثاني خصصه لبحث لدور الشرطة في حماية المال العام، أما الفصل الثالث : فقد خصصه لدور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في حماية المال العام في اليمن، والفصل الرابع تناول فيه دور أجهزة الدولة الإسلامية في حماية المال العام .

وعن المنهج المتبع في كتابة الرسالة فقد بين الباحث أن اهتمامه إتجه في المقام الأول إلى مقارنة التشريع اليمني بالتشريع المصري، لأن التشريع المصري يعد المصدر التاريخي للتشريع اليمني كما أن الفقه والقضاء اليمني يستنيران كثيراً بآراء الفقه والقضاء المصري في المشكلات القانونية والعملية التي تواجههما.

كما أستعرض الباحث أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها في رسالته مبتدئا بالنتائج والتي كانت أهمها :

– ١أوضحت الدراسة أن مسئولية حماية المال العام في اليمن لا تقع على عاتق الشرطة فحسب وإنما تقع بالتنسيق مع الجهات الأخرى مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة المالية ومصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك، وغيرها من الجهات الرقابية والقضائية بالدولة .

– ٢أن جرائم الإعتداء على المال العام من الجرائم التي تحتاج إلى خبرات فنية ومحاسبية وإدارية من أجل كشف عمليات الغش والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية والإجراءات الجمركية والضريبية وقوائم المشتروات وعمليات صرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات العامة .

أما أهم التوصيات التي أوردها الباحث فكانت على النحو الآتي:

– ١توصي الدراسة المشرع اليمني بإضافة تعريف للمال العام إلى قانون العقوبات حتى يمكن تحديد أركان جرائم الاعتداء على المال العام تحديداً دقيقاً.. وبالإمكان الاستفادة من التعريف الذي ورد في قانون العقوبات المصري .

– ٢توصي الدراسة المشرع اليمني بالنص على العزل من الوظيفة العامة كعقوبة وجوبية تكملة للعقوبة الأصلية في جرائم الإعتداء على المال العام والواقعة من الموظف العام.

– ٣توصي الدراسة المشرع اليمني بضرورة تحديد الحد الأدنى لعقوبة الحبس في الجرائم الواقعة على المال العام بحيث لا تقل عن ثلاثة سنوات .

– ٤توصي الدراسة المشرع ووزارة الداخلية في اليمن بالعمل على إنشاء إدارة عامة للأمن الإقتصادي تسند إليها حماية المال العام والوقاية من جرائم المال العام وكشف جرائم التعدي عليه بكافة صورها وأشكالها .

– ٥تأسيس آليات الإدارة الجيدة ضمن القطاعين العام والخاص للقضاء على الفرص المتاحة للإعتداء على المال العام ومكافحة الفساد ومساءلة الموظفين العموميين والمستخدمين بالقطاع الخاص عما يقع منهم من تصرفات مخالفة لقوانين حماية المال العام واللوائح والتعليمات الصادرة في هذا الشأن .

يذكر أن الباحث اليمني/ محمد منصور الغدراء هو أحد ضباط الداخلية اليمنية برتبة عميد وقد شغل عدة مناصب قيادية أمنية، حيث يعمل حالياً مديراً لأمن محافظة مأرب؛ المحافظة اليمنية التاريخية ..

تهانينا للباحث، وتمنياتنا له مزيداً من التفوق والنجاح في حياته العلمية والعملية، وأن يسهم في رقي وتطوير الجهاز الأمني في اليمن الحبيب.

خـــلال 3 اشهـــر :

الشعبة الجزائية الاستئنافية المتخصصة بالحديدة تفصل في 12 قضية

● **الثورة/ يحيى صغير**

بلغ إجمالي عدد الوارد الى الشعبة الجزائية الاستئنافية المتخصصة بمحافظة الحديدة خلال الفصل الاول من العام الحالي١٤٣٣ هجرية والمرحلة من الفترة السابقة ٢٢ قضية منها ٨ قضايا حيازة مواد مخدرة بقصد الاتجار وقضية واحدة حرابة وحيازة حشيش و٣ قضايا حرابه وقضية واحدة حشيش واختطاف وقضيتان اختطاف وقضية واحدة اختطاف تلاه ايذاء عمدي وقضية واحدة اختطاف تلاه اغتصاب وقضية حريق عمد وسكر وقضية واحدة تقطع وقضية اشتراك في عصابة مسلحة لنهب اراضي الدولة وقضية تشكيل عصابة مسلحة للاختطاف والتقطع .

واوضح القاضي / نجيب محمد الفقيه رئيس الشعبة الجزائية الاستئنافية المتخصصة بمحافظة الحديدة لـ«الثورة» بانه تم الفصل في ١٢ قضية من إجمالي القضايا الواردة بأحكام قضائية خلال الفترة الاولى من العام الهجري الحالي من بينها اربع قضايا حيازة مواد مخدرة بقصد الاتجار وقضية واحدة حيازة حشيش وحرابه وقضية واحدة حرابه وقضية اختطاف وقضية اختطاف وإيذاء عمدي وقضية حريق عمد وسكر وقضية تشكيل عصابة مسلحة للاختطاف والتقطع والحرابة وقضية اشتراك في عصابة مسلحة لنهب اراضي الدولة وقضية تصدير حشيش واختطاف.

مشيرا الى أن مدة الاحكام في هذه القضايا تراوحت ما بين ستة اشهر الى خمس سنوات.

كهرباء بيت عاطف..!!

●،، تلقت »الثورة« شكوى من أبناء بيت عاطف في منطقة بني الحارث بأمانة العاصمة بخصوص الكهرباء، وزيادة انطفائها وعدم اهتمام قيادة الكهرباء بشكواهم.

وأفادوا بأنه على الرغم من شرائهم فيوز لمحول الكهرباء لأسباب تعطل المحول إلاّ أن قيادة الكهرباء في أمانة العاصمة وبني الحارث لا تلتفت ولا توجد حلول لشكواهم.

سؤال نوجهه لقيادة وزارة الكهرباء.. وقيادة كهرباء أمانة العاصمة.. وننتظر الاجابة والالتفات لمعاناة الناس!!